الفصل الخامس
أيديولوچية العالم : تباينات فى إطار كوميونيتاريانى

بالطبع لن تكون هناك أيديولوچية واحدة للعالم ، لكن ستكون هناك ضغوط متباينة تدفع إلى «تجانس أيديولوچى» . ومن وجهة نظر إزرا فوجل (١٩٨٧) أن من أهم هذه الضغوط التصاعد التنافسى لشرق آسيا(*) ، حيث يرى أن استمرار هذا التصاعد سيؤدى إلى نظام دولى أكثر كوميونيتاريانية more communitarian يتزايد فيه تكامل شركات البيزنس حول العالم ؛ مما يؤدى إلى إدارة أكثر عالمية للتنافسية . هذا ومن الثابت كما جرت الإشارة من قبل أن الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت تغييراً فى القواعد والعلاقات الخاصة بالبيزنس والحكومة فى الولايات المتحدة وذلك نتيجة أمرين مهمين : هما الحاجة إلى مواجهة التنافسية اليابانية ، والحاجة إلى التكامل البيئى . إن هذا التغيير يشكل خروجاً عن الأيديولوچية الفردية . إن المؤسسات والمجتمعات التى تمارس (أو تتجه إلى) الخروج عن الأيديولوچية الفردية تصبح عملياً فى مرحلة تحول بالنسبة للنموذج الاسترشادى ؛ فهى تخرج من باراديم قديم إلى باراديم مختلف .

وبينما تسير الأمور على هذا النحو يصبح من المفيد التعرف على (أو محاولة تحديد) عناصر الأيديولوچية الكوميونيتاريانية .

إن هذه الأيديولوچية تتكون من ستة عناصر :

١ – التواصلية المجتمعية أو الكوميونيتاريانية communitarianism (وتتصف بالمساواة أو التعادلية فى النتيجة ، وفى التسلسل الهرمى hierarchy) .

٢ – الإجماع العام (سواء بالإجبار أو بالطاعة) .

٣ – حقوق وواجبات العضوية .

٤ – الحاجات المجتمعية .

٥ – حكومة تخطيطية نشطة .

٦ – الكلية (التناول الكلى) holism .

وقبل تناول هذه العناصر ببعض التفصيل تجدر الإشارة إلى أن المجتمع

(*) بعد عشر سنوات من وجهة النظر هذه وقعت الأزمة المالية المشهورة لدول شرق آسيا ، فهل يعنى ذلك شيئاً بالنسبة للتناقض بين الفردية والكوميونيتاريانية ، ذلك أمر سنشير إليه فى الفصل السادس (عارض الكتاب) .

community شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له . إنه شيء عضوى له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هى الأفراد . فالمجتمع ككل كائن له احتياجات خاصة وملحة ، وهى احتياجات تذهب إلى أبعد من احتياجات أعضاء من الأفراد . ومن هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع (سواء هو مصنع أو مدرسة أو شارع أو دولة ... إلخ) مصمم جيداً فإن هوية أعضاءه المكونين له ستتحد به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس ، وكان المجتمع فقيراً فى التصميم (وبالتالى فقير فى الهوية والأعضاء) فسيغترب أفراده ويحبطون .

وفيما يلى إطلالة موجزة على عناصر الأيديولوجية الكوميونيتاريانية :

١ - المساواة أو التعادلية فى النتيجة أو فى البناء التنظيمى الهرمى :

المجتمع الطيب الناجح هو الذى يوائم نفسه لتحدى وجود عدم المساواة فى البيئة الخارجية له ؛ بحيث يستطيع من (خلال نشاط مجتمعى) أن ينتج مساواة لأعضاءه. هذا ، ويجد الأفراد ذواتهم من خلال معرفة وقبول مكانهم فى البناء المجتمعى ، حيث يتم ذلك بطرق مختلفة (منها على سبيل المثال نظام سلسلة الامتحانات المتتابعة الصعبة للتلاميذ فى اليابان ، والتى من خلالها تبرز النخبة - ومنها أيضاً - فى زمن مضى العلاقة بالآلة أو الملك ... إلخ) .

٢ - الإجماع العام :

يحدث ذلك بشكل أوتوقراطى (بالعلاقات التسلطية والأوامر) أو بشكل ديمقراطى من خلال وسائل المشاركة ؛ فمثلاً يأتى حق الإدارة فى الأنظمة الديمقراطية من المدارين (العاملين) أنفسهم ، بينما يأتى من الحكومة فى الأنظمة الأوتوقراطية (السلطوية - الاستبدادية) . وفيما يلى بعض السلوكيات فى عدد من البلدان فيما يتعلق بالإجماع العام :

- فى الولايات المتحدة تأتى ممارسات الإجماع أو الاتفاق تحت مسميات مختلفة (مثل تطوير المؤسسة - تطوير العاملين - مشاركة العمال فى الإدارة - برامج الجودة ... إلخ) .
- فى ألمانيا تعتبر فكرة مشاركة العمال فى قرارات تسيير العمل فكرة متعمقة فى التقاليد المجتمعية الألمانية (وربما تكون عنصراً هاماً قد ساعد فى إحياء التنافسية الألمانية) .
- فى كوريا الجنوبية واليابان كما فى البرازيل والمكسيك يفرض الإجماع عادة من خلال نخبة حاكمة ، ومن خلال دور قيادى للحكومة فى تصميم الاتفاق (أو الإجماع) وفى تنفيذه .

- فى المملكة المتحدة تتعقد مشكلة الإجماع نتيجة الشعور الطبقى .

٣ - حقوق وواجبات العضوية :

توجد مشكلة فى الغرب وهى أن الاشتراكية الأوروبية والليبرالية الأمريكية تجاهلتا الواجبات وركزتا على الحقوق (أو لم يوضحا الواجبات بقدر توضيح الحقوق نفسه) . وأما فى البلدان التى لم يحدث فيها اضمحلال للمجتمعية بواسطة الفردية (مثل اليابان) ، فإننا نجد الواجبات تكافئ الحقوق من ناحية الأهمية وربما تزيد عليها . ومن التقاربات الحادثة الان على مستويات مجتمعية تتزايد فى حجمها ؛ بحيث تكاد تشمل العالم ككل ، توكيد الدور المجتمعى فى حقوق إنسانية معينة (مثل حق الصحة) .

٤ - الحاجات المجتمعية :

فى المجتمع الكوميونيتاريانى يكون دور الحكومة تعريف حاجات المجتمع وضمان تطبيق هذه الحاجات . فالحاجات الخاصة بالهواء النقى والماء الصالح والأمان والطاقة والوظائف والتصدير التنافسى ، وما فى إطار ذلك تصبح حاجات أكثر تفرداً ووضوحاً وأهمية من الناحية المجتمعية عما قد يحتاجه المستهلك الفرد . وبالتالى فإن وسائل تحديد حاجات المجتمع تتطلب انتباهاً مجتمعياً صريحاً ويتم تحديد هذه الاحتياجات بواسطة الحكومة أو مشاركتها ، بعدها يجرى إحداث توافق بين نشاط البيزنس والحاجات المجتمعية . وأما فى المجتمع الذى يقوم على الفكر الفردى individualism فإن المصلحة العامة تبزغ من خلال المناورات ، التى يمارسها أصحاب المصالح ، ومن خلال المحاولات الحرة والضارية التى تقوم بها عديد من الشركات فى إطار السباق لإرضاء المستهلكين .

إن تنظيم التعامل مع حاجات المجتمع ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك سلعاً تعتمد تنافسياتها على رضاء المستهلك (مثل بيع الأحذية) ويكون هذا كافياً لسد حاجة المجتمع . وأما فى سلع أخرى مثل الغذاء والدواء يتطلب الأمر تنظيماً مجتمعياً regulation .

وفى أمور مختلفة مثل صناعة الطاقة والاتصالات الفضائية وأعمال البنوك ربما تكون التشاركية بين الحكومة والبيزنس طريق أفضل لإحداث توافق فى سد الحاجات المجتمعية .

٥ - حكومة تخطيطية نشطة :

استكمالاً لمسؤلية الحكومة فى تعريف حاجات المجتمع ، فإنه يقع عليها عبء التنسيق ووضع الأولويات والتخطيط بشأن التعرف على وتطبيق هذه الحاجات . وفى هذا الخصوص تكون الحكومة الجيدة كفئة ومسئولة فى موضوعات صعبة (مثل :

نقاء البيئة – الإمداد بالطاقة – الاستقرار الاقتصادى والنمو – التنافسية العلمية) ، إن هذه الحكومة يمكن أن تكون ديمقراطية أو أوتوقراطية ، أو أن تكون مركزية (نسبياً) مثل اليابان وكوريا الجنوبية أو فيدرالية مثل البرازيل .

٦ – الكلية holism والاعتماد المتبادل :

إن الهشاشة التى صار عليها المحيط الجوى للأرض biosphere توضح بشكل درامى الحقيقة الفلسفية والبيئية «أن كل شىء مرتبط بكل شىء» . هناك إذاً علاقة متبادلة لكل الأشياء interrelatedness . إن هذه المسألة توضح أهمية الكلية holism . ينبغى إذاً تطبيق الكلية عند محاولة فهم أى مجال معين لمجتمع ما ، وليكن مثلاً الأداء الاقتصادى ، حيث يكون من الضرورى رؤية المجتمع كمنظومة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار الأدوار الحرجة والعلاقات الخاصة بكل من البيزنس وقوة العمل والمؤسسات الحكومية والتعليمية ... إلخ .

وهكذا ، بالنسبة لشخص له رؤية كلية holist ، ليس هناك فصل بين ما يشير إليه الاقتصاديون على أنه "macro" أو "micro" (أى كلى أو جزئى) ، إن الفردية – فى المقابل – تعمينا عن كلية الحقيقة .

فى المجتمع الفردى يقال «إذا قوّينا المؤسسات الاقتصادية الفردية ، فإن قوى السوق سوف تعيد تأهيل المجتمع ...» هذا هو الافتراض الزائف فى شكل براءة اختراع ، وأما فى المجتماعات الكوميونيتاريانية الناجحة فإنه توجد أمثلة بالمئات وربما بالآلاف لهيئات مجتمعية ناجحة ، تخبرنا بما هو مفيد ، يتم دائماً المفيد من خلال: تعريف المجتمع وحاجاته – حصد المنح العامة من المصادر المتاحة – تنمية إسكان مدعم ، تأمين الحماية بالشرطة – غربلة أعضاء المجتمع – تأسيس معايير للحقوق لكل أعضاء المجتمع – فرض الانضباط المجتمعى – الإمداد بالخدمات الاجتماعية التى تشمل الصحة الوقائية – الاستشارات الدوائية – المساعدات التعليمية – التدريب على الوظائف – تجهيز وظائف جديدة ... إلخ .

وعند التعامل على المستوى الدولى من منظور كلى ، نجد – على سبيل المثال – أن مشكلة ديون العالم الثالث تتطلب فهماً لنظام التجارة العالمية ، ثم تحليل الموانع التى تعرقل قدرة البلدان المدينة على التنافسية فى هذا النظام ؛ بحيث تكسب عملة أجنبية يمكنها بها سداد الديون .

وختاماً يمكن القول أنه إذا كنا نتحرى الدقة فإن أحد الأغراض الرئيسية للتحليل الأيديولوچى هو السماح بدقة أكثر مما هو مصحوب حالية بكلمات مثل رأسمالية – اشتراكية – شيوعية – يسارى – يمين – ليبرالى – محافظ .

الخلاصـــــة

بينما سيكون للكوميونيتاريانية فى المجتمعات المختلفة أشكالها التى ستتكون من خلال عمليات تأزم ، فإن على القيادة أن تمنع تحول الأزمة إلى كارثة ، وذلك بمعنى أن يتم أحسن استخدام لأقل تأزم ممكن بهدف إحداث أعلى قدر من التغيير . هذا يتطلب التبكير فى إدراك حاجات المجتمع وتعريفها ، ويتطلب كذلك التصميم الفنى الجيد للمؤسسات والحوافز التى تقابل هذه الحاجات . وهو أيضاً هدف رئيسى للقيادة أن تحقق أحسن ما يمكن من كوميونيتاريانية .

ليس هناك شيئاً هو لذاته طيب أو سيء بخصوص الكوميونيتاريانية ، فلا توجد أيديولوچية تحتكر الخطيئة أو الفضيلة . وأما عن الفردية فمع كل مالها من تألق ، فإنها قد سوغت العبودية فى الولايات المتحدة . . على الأقل فى عيون الجنوبيين . حيث قد جرى اعتبار العبيد «ملكيات» ، وكانت الملكيات تحدد (أو تقبل) من خلال الأيديولوچية المتسيدة .

إن ما نأمله ونحن نعبر إلى القرن الـ ٢١ ، هو أن يستخدم العالم أحسن ما لديه ومن عناصر خاصة الفردية ، فالفردية تعد بالديمقراطية ، والكوميونيتاريانى قد يعطى أو لا يعطى للديمقراطية قدرها ، حيث يراها فقط كواحدة من الطرق الخاصة بتعريف حاجات المجتمع . الفردية تحض على إجماع طوعى ، وأما الكوميونيتاريانية فإنها ترى أنه قد يكون من الضرورى استخدام الضغط لضمان الوصول إلى إجماع . المشاركية partnership بين الحكومة والبيزنس قد تخدم الأغراض الكوميونيتاريانية، لكنها قد تؤدى أيضاً إلى «الفاشية»(*) ، لذا فإنه يجب أن يتم تعريف التشاركية باحتراس ووضوح من حيث : أغراضها – ما إذا تكون سرية مقنّعة أم علنية صريحة – ... وهكذا ، فالكلية holism بدون انضباط وخبرة تكون غشّاً وعاراً .

هناك – بالتالى – خطر كامن فى هذه الأيديولوچية العالمية . وأحسن طريق لتجنب هذا الخطر هو أن نكون شفافين وواضحين وواقعيين بخصوص ما نفعل ، وأن نكون منتبهين للانعكاسات الأيديولوچية لكل فعل . بعد ذلك يمكن أن نصل إلى أحسن ما يمكن من عولمة .

وفى النهاية يوجد التحدى الخاص بالانسجام والتناغم ، وليس العملقة

(*) الفاشية Fascism : نظام أو حركة أو فلسفة سياسية ، تمجد الدولة والعرق ، وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطى مركزى على رأسه زعيم دكتاتورى ، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومى .

meshing-and not merging بين التباينات القومية الخاصة بالكوميونيتاريانية ، وذلك من أجل خلق أساس شرعى للآليات الحكومية الدولية – عبر القومية – والتى من خلالها تمارس إدارة العولمة .

إن الإجماع الكوكبى الذى يمكن التعويل عليه يأتى فقط من المجتمعات القومية national communities ، التى تعرف مصالحها والتى تثق فى أنها تقوم بأحسن استخدام لثرواتها . إن هذا الإجماع الكوكبى global consensus ينبثق من قوة الأوطان وليس من الضعف ؛ فهو يرتكز على إحساس حقيقى بتبادلية مفادها أن العالم ينجح ويتقدم ، طالما أن كل كيان فيه ينتج ويتقدم ، ومن ناحية أخرى تتحقق قوة الوطن أو الأمة ، من خلال الانسجام بين الممارسة الوطنية والأيديولوچية الخاصة بهذه الممارسة .

وبالنسبة للولايات المتحدة فحتى تقود بفاعلية فى إنشاء مؤسسات كوكبية مثل منظمة الاقتصاد العالمى التى أشيرنا إليها من قبل ، تحتاج ليس فقط بأساً اقتصادياً وسياسياً ، ولكن اعترافاً وتقديراً بالمنظور الأيديولوچى لهذا البأس هذا المنظور ، يكمن فى إطار كوميونيتاريانى . وبالتأكيد من المطلوب أن يتأكد داخل هذا الإطار أن فكرة احتياجات المجتمع يقابلها الاعتراف بأن المجتمع المعنى the relevent community بالنسبة لعديد من الاحتياجات هو العالم (الكوكب) ، وأنه أمر واقع على المدى الطويل أن حاجات المجتمعات القومية لا تنفصل عن حاجات مجتمع العالم .

تعقيب من عارض الكتاب

القصد الرئيسى من هذا التعقيب هو طرح قضايا جديدة حرجة ناتجة عن استيعاب (أو الانتباه إلى) إشكاليات أو أحداث طرحت فى هذا الكتاب .

هذه القضايا نوجزها فيما يلى :

(١) أيديولوچية الفردية : مؤامراتها وأسرار قوتها :

* الاستخدام الخبيث للتكنولوچيا ، وذلك مثل :

- استعمال الأقمار الصناعية فى زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبا الحرة .
- التحويلات اللحظية للأموال (مثلما حدث فى أزمتى المكسيك وشرق آسيا) .

* مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية فى دول شرق آسيا ، وتمثلت هذه المجابهة فى أمرين رئيسيين ، الأول هو تجاهل كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للنموذج الشرق آسيوى ، عند إعطاء الوصفات والنصائح لسائر دول العالم الثالث ، والأمر الثانى هو النجاح فى التشبيك (أو الربط) البانولوجى (أى المرضى) بين «الالاعيب» الغربية لأسواق الأموال من ناحية والتجارب التنموية فى دول شرق آسيا من ناحية أخرى . وهنا نلحظ أن اليابان كانت الأقل تضرراً ، وهى التى كانت الأقل أيضاً فى السماح لرأس المال الأجنبى فى التغلغل إلى التنمية اليابانية فى مراحل البناء الأولى (الخمسينيات / الستينيات) حيث كانت اليابان تفعل العكس (عكس النصائح الغربية) .

* تمركز الرأسمال الأجنبى فى البلدان المتقدمة والحفاظ على التكنولوچيات العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

* القدرة على التصحيح الذاتى بناء على الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا فى الاستحواذ على أسواق عالمية ، وقد تجلى ذلك فى عدم تردد مؤسسات كبرى فى الولايات المتحدة ، فى استخدام تقنيات إدارية قادمة من الشرق أو بلدان أخرى . ونقصد الذات جعل الإدارة أقرب إلى الجماعية سواء على مستوى العمل اليومى (مثل دور العاملين فى الإدارة) أو على المستوى الاستراتيچى الكبير مثل إنشاء تجمعات لشركات (كونسرتيوم) .

* تصدير التسلية من منظور تجارى أمريكى إلى كل أنحاء العالم (حيث صناعة التسلية فى أمريكا هى الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالفضاء) ، ومن خلال تكنولوچيا التسلية يتم التعامل (سلباً أو إيجاباً) مع ثقافات الغير .

* الكسب المالى من الحرب (حيث تشير التقديرات إلى قدرة الولايات المتحدة على كسب ١٤ مليار دولار من الحرب مع العراق) .

* استلاب العقول من الدول النامية (أو استلاب عقول الدول النامية) ، وربما تتمثل أحدث مظاهر ذلك فى استلاب عقول الآلاف من المبرمجين المهرة ومحللى ومصممى النظم .

(٢) السباق العالم ثالثى من أجل التخلف - سباق الدول النامية فى اتجاه مضاد للكوميونيتاريانية :

بينما المتقدمون (فى الولايات المتحدة وغيرها) يستعيرون ويطبقون أساليب كوميونيتاريانية لتصحيح الأوضاع واسترجاع التقدم أو الحفاظ عليه (مثل إنشاء الكونسرتيوم والتحالفات الاستراتيجية ، ومثل تطوير الإدارة لتكون أكثر جماعية) ، إذا بأعضاء فريق العالم الثالث (الدول النامية) يتسابقون (طواعية أحياناً) فى تطبيق أكثر أساليب الأيديولوجية الفردية تشدداً (بيع شركات لمستثمر وحيد - تقليص العمالة - الابتعاد كلية عن إنشاء تحالفات استراتيجية صناعية - السوق الحر تماماً دون اعتبار لقدرة منخفضى أو متوسطى الدخل على التأثير فى مسار أمور السوق - عدم الربط بين « مثلث الجودة والأسعار والقيمة »(*) فى إطار المصلحة المتكاملة للملايين من شعوب الدول النامية - والجرى والتسابق وراء معايير السوق العالمية (بشكل مطلق) دون وضع أولويات مرحلية تأخذ فى الاعتبار المصالح الحرجة لشعوب هذه الدول ... إلخ) .

(٣) الكوميونيتاريانية بين الديمقراطية والذرائعية :

فى آخر جزء من الكتاب (وإلى حد ما عكس ما ورد فى بقية الأجزاء) أشار المؤلف إلى أن المجتمع الكوميونيتاريانى ينشأ إما بالديمقراطية أو بالإجبار (؟!) ، وفى تقديرنا أن المجتمع الكوميونيتاريانى لا يتكون أبداً بالإجبار (كوسيلة أو سياسة) وإنما يتكون من خلال التكامل والتوازن بين الحقوق والواجبات ، طبقاً لمسار وأهداف الكوميونيتاريانية ، والتى تتحدد فى إطار مجتمعى . وفى ظننا هناك حاجة من مفكرى العالم لحل معضلات من شأنها التداخل overlapping بين الكوميونيتاريانية والديكتاتورية .

(*) م. ر. حامد - محاضرة فى الاجتماع الأول لمجموعة دول الـ ١٥ بخصوص المواصفات القياسية والجودة - نيودلهى - يناير ١٩٩٨ .

(٤) ماذا بعد دراما الصعود والهبوط فى المعجزات الآسيوية :

لقد حدث الصعود (وبشكل واضح) من خلال ركائز مجتمعية ، ظهرت بأشد وأرقى ما يمكن فى اليابان ، وذلك عندما رفضت اليابان نصائح المستشارين الأمريكيين الذين وفدوا إليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتقديم النصح والمشورة، كجزء من مساهمات أمريكية رسمية لإزالة آثار الحرب .

لم تكن اليابان تقصد الرفض لمجرد الرفض فقد كانت لديها «رؤيتها» هى ، و«مقاصدها» هى ، والتى بنيت على أسس وطنية ، وفى إطار «فكر يابانى محض» يستوعب (ويتفاعل مع) مجريات أمور العالم . لقد تفوقت اليابان على الولايات المتحدة وعلى سائر الدول الغربية ، فى امتلاك النصيب الأكبر فى السوق العالمية فى الكثير من منتجات التكنولوچيات العالية . ومن بعد اليابان أتت الدول الأخرى فى شرق آسيا ، كوريا .. سنغافورة .. إلخ ، ولكن كانت الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة منذ حوالى العامين ، والتى لجّمت وعوّقت تقدم دول شرق آسيا ، وسببت فيها انهيارات اقتصادية جسيمة ، فضلاً عن محاصرة اليابان (إلى حد ما) .

ما السر وراء ذلك ؟ يكمن السر ببساطة فى أن أقطاب وجيوش الأيديولوچية الفردية كانوا دائمى التربص بالتقدم الذى كان يحدث فى شرق آسيا (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى) ، ليس بمجرد الدعوة الملحة لاتباع الأساليب الفردية وكسر الكوميونتاريانية (والتى يمكن اعتبارها – إلى حد ما – اختراعاً آسيوياً) ، ولكن أيضاً بتشبيك عملى وحقيقى (وربما يكون تآمرياً) مع الآليات المغامرة أو الخادعة فى أسواق المال الغربية . لقد «بلعت» مجتمعات دول شرق آسيا الطعم ، وكان قدر النجاة من الأزمة يرتبط بمقدار الابتعاد العضوى بأدوات ومخالب الاضطراب فى سوق المال الغربى (القروض والمضاربات ... إلخ) . والآن ، ماذا بعد ، .. ماذا عن مستقبل تقدم هذه الدول ؟ .. فى تقديرنا أن مجتمعات دول شرق آسيا قد أضافت – الآن – إلى خبراتها السابقة ليس فقط رصيد تكنولوچياً ورصيداً إدارياً (فى التنمية الوطنية) . ولكن أيضاً رصيد أكبر وأشد فى مقاومة إغراءات آليات الفردية الغربية (خاصة تلك الأمريكية التقليدية) .

(٥) احتياجاتنا المجتمعية (أو الكوميونيتاريانية) فى الدول النامية لمن نترك تحديدها ؟ :

أمر مثالى أن تكون آليات العولمة موجهة «كوميونيتاريانيا» لمصلحة جموع شعوب الدول النامية . لكن لا خبرة التاريخ ولا المفاوضات العنيفة فى جولة أورجواى (والتى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية) ، ولا حتى المحادثات المتفرقة للشراكة

بين دول الشمال ودول الجنوب تؤكد الإمكانية التلقائية لذلك . فكيف يمكن أن يكون مستقبل شعوب الجنوب فى إطار ، ومن خلال مسار العولمة ؟ هل تترك الأمور للشركات متعدية الجنسية والتى – فى العادة – توجه استثماراتها لمصالحها ، وحتى – فى أحيان كثيرة – ليس لمصالح البلدان الأم ؟ نحن بحاجة أن نحدد احتياجاتنا محلياً ووطنياً وإقليمياً وجنوبياً فى إطار كوميونيتاريانى حقيقى ، بحيث يخلق هذا التحديد الأصيل للاحتياجات إمكانية حقيقية وقوة دفع لجعل العالم أكثر كوميونيتاريانية ، أو بمعنى آخر – لجعل مصالح متعديات أو متعددات الجنسية تتحقق فى الإطار الكوميونيتاريانى الكوكبى(*) وليس العولمى(*) . فى هذا الخصوص هناك حاجة لفكر عالم ثالثى .. فكر تكون غايته تحقيق المصالح الغائبة لثلاثة أرباع سكان الكوكب . من أجل ذلك هناك حاجة إلى الكثير من جهود المفكرين والعلماء فى العالم الثالث والعالم المتقدم على السواء .

د. محمد رؤوف حامد

ديسمبر ١٩٩٨

(*) هنا ننسب الإطار العولمى لما يجرى من قوى دفع وترابيطات حادثة وجارية فعلاً لجعل العالم قرية صغيرة فيها تشبيكات تؤدى إلى مزيد من الاتصال والتأثير ، بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى ومتعديات الجنسية) – ، وأما الإطار الكوكبى فتكون فيه الكوميونيتاريانية متأثرة باحتياجات شعوب الكوكب فى أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات لا شرعية للأقوى . نقصد أن العولمة افتعال وأفعال ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبة فهى جنوح إلى أخلاقيات عالمية universal ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل ، ومن منظور إنسانى محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكرياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً لعبور هذه المسافة .

مراجـــــع(*)

(1) Office of Technology Assessment, U.S. Congress, Multinationals And The National Interest (Washington DC : Government Printing Office, 1993).

(2) Lawrence G. Franko, "Global Corporate Competition II : Is The Large american Firm An Endangered Species ?", Business Horizons, Nov.-Dec. 1991, 14.

(3) Governance and Development, The World Bank, Washington DC, 1952.

(4) Mahbub ul Haq, The Poverty curtain : Choices For The Third World, Pakistan : Ferozsons Ltd, 1983.

(5) The East Asian Miracle : A World Bank Policy Reseanrh Report, Published for the Bank by the Oxford University Press, 1993 .

(6) C. Fred Bergsten, The World Economy After The Cold War, California Management Review, Winter 1992, 52 .

(7) Building a Competitive America, Competitive Policy Council, First Annual Report to the President and Congress, March, 1992 .

(8) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty-First Century New York : Random House, 1993.

(9) J. Hirschmier and T. Yui, The Development of Japanase Business 1600-1980, 2nd ed, London : George Allen and Unwin, 1982.

(10) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, New York : Harper and Row, 1950 .

(11) Michael Novak, The Catholic Ethic and the Spirit of Capitalism, New York : The Free Press, 1993 .

(*) اختيرت هذه المراجع كأهم المراجع الرئيسية الواردة فى الكتاب .

(12) George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., Ideology and National Competitiveness : An Analysis of Nine Countries Boston, MA : Harvard Business School Press, 1987.

(13) Charles Hampden-Turner and Alfons Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism, New York : Doubleday, 1993.